

## السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤

أ.م.د. انتظار رشيد زوير \*

الاقتصادية، وأحياناً القوة العسكرية.

وتتأثر السياسة الخارجية بعوامل داخلية مثل الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة، وعوامل خارجية مثل التغيرات الإقليمية والدولية. وتهدف بشكل عام إلى تعزيز الاستقرار، تحقيق التنمية، وحماية الأمن القومي للدولة في ظل التفاعلات العالمية المتغيرة. وتم تقسيم الدراسة الى المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية وذلك بمطلبين المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية و المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية، فيما تتناول المبحث الثاني: مراحل تطور السياسة الخارجية العراقية وذلك بمطلبين المطلب الأول: السياسة الخارجية العراقية من عام ٢٠٠٣ - ٢٠١٤ والمطلب الثاني: السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، فيما اخذ المبحث الثالث: مستقبل وتوجهات السياسة الخارجية العراقية حيال منطقة الشرق الأوسط.

**الفرضية:** تفترض الدراسة بأن السياسة الخارجية تتأثر بعوامل مهمة منها:

### المقدمة:

السياسة هي عملية صنع القرارات التي تهدف إلى تنظيم شؤون المجتمع وإدارة موارده. تُمارس السياسة على مستويات مختلفة، من الأسرة والمنظمات إلى الحكومات والدول. وهي تشمل وضع القوانين، تحديد السياسات العامة، والعلاقات بين الأفراد أو الجماعات أو الدول. إذ تعتمد السياسة على التفاوض والتأثير والسلطة، حيث تسعى الأطراف المختلفة إلى تحقيق مصالحها من خلال الحوار أو الانتخابات أو حتى الصراع. كما ترتبط السياسة بمجالات متعددة مثل الاقتصاد، الحقوق، والأمن، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في حياة الأفراد والمجتمعات.

أما السياسة الخارجية فهي النهج الذي تتبعه الدول في علاقاتها مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، بهدف حماية مصالحها الوطنية وتحقيق أهدافها على الساحة العالمية. تعتمد السياسة الخارجية على مجموعة من الأدوات مثل الدبلوماسية، المعاهدات، التحالفات، والعلاقات

التقليدي تتحدد بادراك المصلحة الوطنية وهذا يدفع البعض على التأكيد من ان افضل طريقة لرسم السياسة الخارجية هي تقسيم عملياتها إلى سلسلة من القرارات التي يمكن تحليل كل منها بدوره لكي يتم التمكن من معرفة العوامل الأكثر اهميةً وتأثيراً<sup>1</sup>. عليه لا بد من التطرق الى تفسير مفهوم السياسة الخارجية من وجهات نظر مختلفة.

### المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

على الرغم من الاختلاف الحاصل في تحديد المفهوم إلا أن العديد من المفكرين والباحثين قدموا محددات مفاهيمية فيما يخص مفهوم السياسة الخارجية وما له من دور في توضيح خصائص ووظائف هذا الفرع من العلاقات الدولية، فيعرف جيمس روزيناو السياسة الخارجية على انها جزءاً من السلوك المتكيف للمجتمعات الوطنية التي تحركه باتجاه بيئاتها الخارجية من الحفاظ على تدفقه لبيئاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالحدود المقبولة، والسلوك المتكيف هنا يتم توضيحه من خلال الإشارة للجهد المبذول الذي يحافظ على الوضعيات الملائمة في البيئة الخارجية والمحاولة على تغيير الوضعيات التي لا تلائم الوحدة الدولية، أما روبرت كانتور يعرفها بالقول « أن السياسة الخارجية الأكثر فاعلية هي تلك المبنية على مجموعة من الاستراتيجيات القائمة على إدراك القيم باختيار منطقي يأخذ بعين الاعتبار كلاً من الإمكانيات المتاحة والغايات المرسومة»، هذا التعريف يعطي تحليلاً معمقاً في دراسة السياسة الخارجية على اعتبارها عملية

١- الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة.

٢- عوامل خارجية مثل التغيرات الإقليمية والدولية.

٣- تهدف بشكل عام إلى تعزيز الاستقرار، تحقيق التنمية، وحماية الأمن القومي للدولة في ظل التفاعلات العالمية المتغيرة.

الاشكالية: تعتري دراسة السياسة الخارجية عدة تساؤلات ابرزها:

١- ما هي الليات حماية المصالح الوطنية والتي تكون كفيلة بتحقيق أهدافها على الساحة العالمية.

٢- هل تعتمد السياسة الخارجية على مجموعة من الأدوات مثل الدبلوماسية، المعاهدات، التحالفات، والعلاقات الاقتصادية، وأحياناً القوة العسكري.

منهجية البحث: واقعا تبنى البحث استخدام عدة مناهج، وهي المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتضمن اللجوء الى وصف ما موجود في السياسة الخارجية، ومنهج صنع القرار، وذلك عبر تحليل المؤسسات التي تصنع السياسة والقرار الخارجي العراقي.

### المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية

يعتقد البعض ان السياسة الخارجية يجب ان تتحدد من خلال صياغتها التي تكون مماثلة لصياغة السياسة الداخلية وهنا نحن نقف امام طريقة الصياغة أما التنفيذ قد تكون من المحتمل مختلفة جداً، بالتالي فان السياسة الخارجية في الوصف

حدثت فعلاً أو تحدث حالياً أو يتوقع حدوثها في المستقبل»، ويذكر الأستاذ محمد السيد سليم بان هناك اتجاه يعرف السياسة الخارجية على أنها مرادف لأهداف الدولة في المحيط الخارجي، بالتالي فالسياسة الخارجية هي "مجموعة من الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستورياً كيفية التعامل مع الدول في محيطها الخارجي وما تواجهه من مشكلات البيئة الدولية من خلال استعمال القوة والنفوذ".<sup>١</sup>

وتعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد يأخذ هذا السلوك أشكال مختلفة موجهة نحو دولة أخرى، أو غيرها كالمنظمات الدولية أو قضايا معينة، أما محمد أبو الليل فعرفها بأنها «عبارة عن خطط تقوم الدولة برسمها وتقوم بتطبيقها خارج حدودها الإقليمية تجاه الوحدات الأخرى مع بيان ماهية هذه الخطط التي ترمي إلى تحقيق السياسة الخارجية»<sup>٢</sup>، وقد يرى البعض أن السياسة الخارجية هي "مجموعة من السياسات التي تمارسها دولة أو كيان سياسي ما تجاه دول وكيانات سياسية أخرى عن طريق أشخاص معينين لديهم الخبرة الكافية والكفاءة، وبما يراعي ويحقق المصالح والأهداف العليا المبتغى تحقيقها من وراء العمل السياسي الخارجي". أما كورت يعرف السياسة الخارجية على أنها "السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسالكها تجاه الدول الأخرى، أنها برنامج والغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدول بان لا تصل للحرب"، أما ليون نويل فعرفها «فن إدارة العلاقات بين

صناعة لقرارات تتحكم فيها جملة من العوامل البيئية، وقد حدد ريتشارد سنايدر «البيئات التي تؤثر على السياسة الخارجية فذهب ابعده من الآخرين فبعد أن حدد البيئتين الخارجية والداخلية كمؤثر مهم على عمل السياسة الخارجية فقد اضاف نموذجا ثالثاً هو البنية الاجتماعية والسلوكية وعملية صنع القرار»<sup>٣</sup>.

لقد فهمت السياسة الخارجية «بانها مجموع من النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك واعتبارها الخطة او مجموعة الخطط المتعلقة بالسياسة الخارجية»، ويرى فاضل زكي محمد "أن السياسة الخارجية هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول"<sup>٤</sup>، اما محمد طه بدوي يرى أنها «برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي»<sup>٥</sup>. ويرى كارل دويتش أن السياسة الخارجية تقوم أولاً بالمحافظة على استقلالها وأمنها وثانياً إلى السعي وراء تحقيق مصالح الدولة الاقتصادية وحمايتها.<sup>٥</sup>

ويرى حامد ربيع أن السياسة الخارجية هي «جميع صور النشاط الخارجي حتى وأن لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، ان نشاط الجماعة أو التغييرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه أسم السياسة الخارجية»، أما سنايدر فهو يعطي مرادف للسياسة الخارجية من خلال ما أسماه بقواعد العمل وعليه فقد تم تعريف السياسة الخارجية من قبله على الشكل التالي «منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة

إذاً تتضمن السياسة الخارجية «مجموعة من الأهداف، التي تعكس القيم و المصالح المحورية للوحدة الدولية»<sup>١٠</sup>. ويقصد بالأهداف هي ((الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية))<sup>١١</sup>، بمعنى الوحدات التي ترغب الدولة الى تحقيقها في البيئة الخارجية، من خلال تخصيص بعض الموارد لذلك<sup>١٢</sup>.

فالدول عندما تحدد أنماط حركتها ستكون مهمة السياسة الخارجية الحرص على تحقيق أهدافها ، وأدراك أن أحد مستلزمات النجاح لكل عمل استراتيجي يجب أن يكون مدعوماً بهدف واضح، ووضوح الهدف لا تكمن أهميته في توجيه الإدارة المخططة فقط وإنما في ابتكار آليات ووسائل حديثة للتنفيذ<sup>١٣</sup>.

ما تجدر الإشارة إليه هو ، على الرغم من تباينها من حيث التفاصيل لا تختلف تلك الآراء التي تناولت معنى الهدف السياسي الخارجي من حيث الجوهر ، فالهدف من وجهة نظر (أسماعيل صبري مقلد) هو « وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والإمكانات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحت إلى مرحلة التنفيذ والتحقيق المادي »<sup>١٤</sup>.

أما (ودودة بدران) فقد عرفت الأهداف بكونها «تلك التطلعات التي تتبناها الحكومات في محاولتها التأثير على البيئة الخارجية»<sup>١٥</sup>. وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يختزل هذه الأهداف إلى هدف واحد أساسي، مثل (مورجنثا) والذي

دولة ودول اخرى»، ويذهب سنايدر في هذا المجال ويركز اهتمامه حول البعد الإدراكي عند صانع القرار في السياسة الخارجية على اعتبار ان صانع القرار يتعامل مع بيئته بموجب ادراكه الحسي لهذه البيئة إلى جانب التصورات التي ترسم في مخيلته، بالتالي فإن صنّاع القرار يتعاملون من بيئاتهم تبعاً لتصوراتهم وادراكهم لها، أما العرب فهم يفسرونها باتجاهين<sup>١٦</sup> :

بتحديد الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً، والدولة هنا تضع مجموعة من الوسائل لتحقيق ذلك، وخير من يمثل هذا الاتجاه الدكتور فاضل زكي والدكتور محمد طه بدوي.

فهمهم للسياسة الخارجية على أنها سلوك، بمعنى التصرف أو الإدراك، وانفرد بهذا الاتجاه الدكتور علي الدين هلال والدكتور محمد السيد سليم.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية

بعد أن كانت السياسة الخارجية كما أشرنا هي فعل (سلوك) يهدف إلى تحقيق غرض معين في محيطها الدولي ، فلا بد أن تكون غاية السلوك السياسي لأية دولة تحقيق مجموعة من الأهداف ، كمحصلة لمصالحها وطموحاتها وتطلعاتها، والتي يجتهد صنّاع القرار لتحقيقها ليصبح الهدف السياسي الخارجي : هو الحالة المستقبلية التي يرمي صنّاع القرار الى ترتيبها خارج حدود دولتهم، لتحقيق المصالح العليا، وبذل قصارى جهدهم لتغيير حالة الوضع القائم إلى مستقبل مشرق من وجهة نظرهم<sup>١٧</sup>.

الحفاظ على الثقافة الوطنية وحمايتها من أخطار الغزو الخارجي<sup>١٨</sup>.

السلام بالنسبة للدعاية الإنسانية، ولكن الدول ترغب بسلام فقط في حال ضمان الأمن والحفاظ على الذات والاكتفاء الاقتصادي والهيبة الدولية إلى حد مقبول<sup>١٩</sup>.

وبقدر تعلق الأمر بأهداف السياسة الخارجية من حيث ماهيتها قد تكون محددة عندما لا تترك مجالاً للاجتهاد في تفسيرها، أو تكون عامة عندما تتميز بعدم الوضوح وتعدد احتمالات تفسيرها، وبسبب من ذلك للهدف أهمية تفوق الهدف المحدد لأنه يمكن تفسيره بما يرضي الجميع، فضلاً عن ذلك يربك الخصوم ويفيد أغراض النفاق الاجتماعي على مستوى الوحدات الدولية، ونستخلص من أن هذا الرأي يتمتع بقدر عالي من الصحة، والحق أن مصلحة الدولة تتطلب في أحيان عدم الكشف عن الأهداف المتوخاة، غير أن هذا لا ينفي أن الأهداف عندما تفرق في العمومية، فإنها قد تؤدي بالدولة إلى إعطاء اهدافها الحقيقية أهمية أدنى، وتبعاً لذلك يصبح في أحيان أخرى الهدف الواضح، هو العملي والأخلاقي معاً والاستثناء هو التعامل مع الأعداء<sup>٢٠</sup>. ليس من السهل بمكان تحديد أهداف أية دولة في السياسة الخارجية، إن ما يعد هدفاً لدى وحدة دولية قد يكون وسيلة لدى الوحدة الدولية الأخرى، ويعود السبب في ذلك إلى اختلاف العناصر التي تسهم في بلورة وتحديد الأهداف<sup>٢١</sup>، فنادراً ما تكون الأهداف الحقيقية علنية، أما رغبة الدول الفاعلة في إخفاء نياتها الحقيقية، فأن تحديد الأهداف القومية للدولة

يعد الهدف الأول والأخير للدول كافة يكمن فيه الحصول على القوة، إلا أن باحثين آخرين، على وفق رؤى ومعايير متعددة، يجدونها عديدة ومتنوعة، وذلك من خلال اعتماد معايير: البعد الزمني لتحقيق الأهداف ودرجة أهميتها وطبيعتها، إذ نجد (هولستي) يصفها إلى: «أهداف القيم والمصالح الأساس، وأهداف متوسطة المدى وأخرى بعيدة المدى»<sup>١٦</sup>، فيما يصنفها (روبرت أوسجود) إلى نوعين: الأول: الأهداف التي تخدم المصالح القومية أو الذاتية للدول (كالأمن وحماية الذات ودعم التنمية)، والثاني: الأهداف الوطنية ذات النزعة المثالية (كالرغبة في دعم السلام العالمي، وتأييد حكم القانون والعدالة الدولية، ودعم الرفاهية الإنسانية، ونشر الحرية) ويميل آخرون إلى تصنيفها رباعياً: أهداف دفاعية واقتصادية، وأهداف ذات صلة بالنظام الدولي والأيديولوجية السائدة<sup>١٧</sup>. أما (روبرت د. كانتور) فيفهمها بدلالة أن الوحدة السياسية تتعرض إلى مخاطر السياسة الدولية، وعليها أن تترتب مجموعة من الأولويات بصورة دقيقة، وتبدأ بالهدف المزدوج المتمثل في حفظ الذات والأمن القومي، ويمكن اختصارها في الآتي:

العمل على حماية السيادة الوطنية ودعم الأمن القومي وحماية اقليم الدولة.

زيادة قوة الدولة، من خلال الحيوية الاقتصادية أو القوة العسكرية أو النفوذ السياسي، لتتمكن الدول من السيطرة على مصيرها أكثر من الدول الأخرى.

تفعيل مستوى التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: السياسة الخارجية العراقية من

عام ٢٠٠٣-٢٠١٤

لقد اصبح القرار لتبني سياسات خارجية عراقية محدد في إطار أطر دستورية ومؤسسية وفكرية لا يمكن الحياد عنها بموجب النظام الدستوري والسياسي المعتمد منذ العام ٢٠٠٥م، ومنها عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الاخرى، وتبني خيار التعاون، الا ان الأطر النظرية رغم حضورها في السياسة الخارجية العراقية الا ان الوقائع فرضت حضورها على السياسة العراقية، اذ يُلاحظ أنه:

١. داخلياً كان البلد يعاني لعدة سنوات من ارتفاع في مؤشرات عدم الاستقرار.

٢. اقليمياً ودولياً كان هنالك تناقص على العراق.

وهو ما جعل السياسة العراقية مقيدة، ورغم حجم الفرص الكثيرة التي اتاحت للعراق : الموارد والدعم الدولي، ورغم الانجازات التي حققها البلد على الصعيد الخارجي، إلا ان الأداء كان فيه بعض الضعف، نتيجة تأثير التحولات والتحديات على الأداء السياسي الخارجي<sup>٢٣</sup>.

شهد العراق عام ٢٠٠٣م تغييراً في مؤسسات الدولة والنظام السياسي، فشكل الدولة كان بسيط ومركزي، اصبح فدرالي<sup>٢٤</sup> ولا مركزي اداريا في وقت واحد، والنظام السياسي كان شمولي، واصبح جمهوري برلماني ديمقراطي<sup>٢٥</sup>، وهو ما قاد الى حدوث تغييرات كبيرة في سياسات الدولة، الداخلية ومنها الخارجية.

سيكون عبارة عن افتراضات أولية<sup>٢٦</sup>.

نستنتج بعد التعرف على ماهية الساسة الخارجية وابرز الاهداف التي تصبو الى تحقيقها الوحدات الدولية بأن تلك الوحدات لا بد من أن تضع لنفسها حيزاً داخل المنظومة الدولية وتدير في ذات الوقت هذا الحيز بكل الاليات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق مكانة خاصة ومؤثرة لها في تلك المنظومة.

## المبحث الثاني: مراحل تطور السياسة الخارجية العراقية

تعد دراسات السياسة الخارجية من بين الموضوعات المهمة في العلوم السياسية، لانها تنطوي على التعبير عن المواقف الرسمية للدولة في تعاملاتها الخارجية، وتزداد الاهمية ان ادركنا ان هنالك انفتاح في علاقات التأثير بين البيئات الداخلية والخارجية، وكلاهما قد يقيد الاخرى او قد يمنحها فرص كبيرة. لقد شهد العراق عام ٢٠٠٣م اتجاها الى تبني نظام حكم جديد : جمهوري برلماني ديمقراطي، فدرالي لا مركزي اداري، وهو ما يعني ان هنالك تغييراً كبيراً في نظام الدولة وتفاعلاتها، وعلاقاتها عما كان قبل العام ٢٠٠٣م، وبالضرورة فان السياسة الخارجية تغيرت، والتغير انصب على موضوعات : صناعة السياسة الخارجية، واهدافها، والرؤى التي تتقيد بها تلك السياسات، وادوات تنفيذها وتقييمها، الى جانب التعامل مع بيئة اقليمية ودولية هي الاخرى شهدت تحولات كبيرة منذ العام ٢٠٠٣.

الدولة هو موارد الدولة وامكانياتها، كون العمل في مجال أنشطة السياسات الخارجية مكلف، واغلب الدول اتجهت الى الانتقاء من بين المواقف الدولية، واختيار ما يناسب او يرتبط بمصالحها، وتجنب الانخراط في التفاعلات الصراعية، والعراق هنا يعاني من اشكاليات كبيرة في مجال الموارد، كونه يعتمد الربيع النفطي، ولم ينجح في توفير بيئة مناسبة لإنشاء اقتصاد انتاجي، ومن ثم فإنه مقيد في سياساته الخارجية بعوامل محددة: ما يوفر مشترين جدد للنفط، او ما يوفر مصدرين للسلع والخدمات، وما يقلل من نهج الصراع في العلاقات الخارجية<sup>٢٨</sup>.

ان المتغيرات الموجودة في بيئة السياسة الخارجية العراقية، انما تؤثر على صناعات السياسة، وتدفعهم الى تبني انماط محددة من السياسات الخارجية، وان تحليل المتغيرات التي أثرت على السياسات الخارجية يلاحظ انها تنوزع على عدة مستويات داخلية واقليمية ودولية.

عند التحدث عن تغيير في النظام السياسي لأي بلد فحكماً ينبغي أن يكون شاملاً لكل مفاصل الحياة السياسية في هذا البلد، واذا كان الحديث في موضع بحثنا هذا عن عملية انتقال من حكم ديكتاتوري إلى «حكم ديمقراطي» في العراق بغض النظر عن أداة التغيير التي استعملت في هذا التحول، نجد أن كل النظريات السياسية لأوائل المفكرين والمنظرين السياسيين تقودنا إلى أن الديمقراطية كعملية حضارية تتطلب أصلاً وجود دولة وحدة وطنية كأمر واقع وكشرط مسبق، ويعبر عن هذه الفكرة عالم الاجتماع

ان السياسة الخارجية للدولة تتحدد وفقاً لعدد من المسلمات، وتتأثر وفقاً لعدد من المتغيرات، منها: طبيعة النظام السياسي وفلسفته، والدستور وقوانينه، وموارد الدولة وامكانياتها، وما هي الكيفية التي تريدها الدولة في تحقيق مكانتها في البيئة الخارجية، مع وجود الفرص والكوابح في تلك البيئة، وتحليل تلك المسلمات، فأن الواقع العراقي يوضح رسم سياسة خارجية عراقية تتناسب مع الوقائع الجديدة التي فرضت نفسها، في ظل النظام السياسي المعتمد، على الرغم من الضغوط التي يتأثر بها، واهمها التوافقات والمحاصصة<sup>٢٩</sup>، وتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي.

وبتتبع النظام السياسي، وفلسفته، يلاحظ انه تبنى فكرة ان يكون نظاماً «جمهورياً برلمانياً فدرالياً»، وهو ما يسمح بأن يكون مركز الثقل في صنع السياسات بيد السلطة التشريعية طالما ان النظام السياسي هو نظام برلماني (الا انه من الناحية الواقعية فان البرلمان يعاني من غياب الاغلبية مما يجعل مركز صنع السياسة بيد الحكومة)، إلى جانب تعزيز ادوار الاقاليم، وجعل السلطات الاتحادية مقيدة باختصاصات محددة (المواد ١١٠ - ١١٥ من الدستور الاتحادي)<sup>٣٠</sup>. واعترف النظام السياسي في الدستور الاتحادي ان السياسة الخارجية هي من الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، والدستور بشكل عام يحضّر التدخل في شؤون الدول الاخرى، ويحث على تبني سياسات للتعاون مع المجتمع الدولي.

والمتغير الاخر الذي يفرض تأثيره على سياسات

شك في أن مدة من الاحتلال العسكري سوف تعقب الحرب، ولكن كانت هناك شكوك قوية حول إدارة العراق في المرحلة الانتقالية حتى قيام نظام حكم ما بعد صدام<sup>٣٤</sup>. إذ شكلت الإدارة الأمريكية في ٢٠/كانون الثاني/٢٠٠٣ مكتباً لإدارة العراق سمي بـ (مكتب إعادة التعمير والمساعدات الإنسانية)<sup>٣٥</sup> وعين الجنرال المتقاعد (جي غارنر) حاكماً مدنياً للعراق ومديراً (لمكتب إعادة التعمير والمساعدات الإنسانية)<sup>٣٦</sup>.

وبعد تأسيس العملية السياسية في العراق على بناء ديمقراطي وفقاً لما أعلن عنها قبيل الحرب، فقد تم اقرار دستور دائم للبلاد وتنظيم أول انتخابات للبرلمان وتشكيل حكومة عراقية ثابتة، وبالتالي أصبح شكل النظام واضحاً وتكاملت جميع عناصره، حتى عنصر الأمن أصبح أكثر استقراراً من سنوات الاحتلال الأولى والتي شهدت أحداث دموية وتفجيرات ارهابية طالت المدنيين قبل الجيش الأمريكي، وبالعودة إلى أعلاه يمكننا القول بأن الأرضية العراقية أصبحت أكثر ثباتاً، ومكتملة العناصر تقريباً وبالتالي لم يعد هناك مبرراً للوجود الأمريكي بعد إزاحة النظام الاسبق، وانتفاء أسباب الحرب مع التثبت من عدم وجود أسلحة دمار شامل<sup>٣٧</sup>.

واقعا تتحدد السياسة الخارجية العراقية بما موجود من معطيات داخلية ومتغيرات في النظام الدولي، واي تغير في أي منهما كان يفرض حضوره على السياسة الخارجية العراقية، فالتأثير لا يقتصر على فهم صانع السياسة الخارجية للمواقف والوقائع الدولية<sup>٣٨</sup>. بل انه يضع سياسته وفقاً

العراقي الدكتور علي الوردي بقوله «في غياب سلطة الدولة ينتفي الشرط المسبق للحضارة»<sup>٣٩</sup>، أي ان الديمقراطية هي مهمة أبناء البلد أنفسهم في سياق عملية تاريخية منطوية ممتدة لإحداث تحولات عميقة تدريجية في البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن جهة اخرى فإن القانون الدولي أكد على أنه لا إمكانية لاكتساب مبدأ حق تقرير المصير معناه الحقيقي إلا بتكريس سيادة الشعب على ثرواته الطبيعية، فقد تم التأكيد على وجود صلة وثيقة بين مفهوم الحريات الفردية وحرية الشعوب وفق المبدأ القائل بأن لاوجود لحرية بدون استقلال جماعي<sup>٤٠</sup>.

فإذا كان الشعب العراقي يتطلع إلى الحرية وتطبيق الديمقراطية في بلده، واذا كانت الولايات المتحدة قد أسهمت في تحقيق هذا المطلب عبر المساعدة في إزاحة النظام العراقي السابق<sup>٤١</sup>، الذي كان حكم تسلطي استبدادي قام على أساس الأحادية السياسية، لذا قد يرى البعض أن الديمقراطية في العراق فتحت جميع أبوابها المغلقة عند سقوط النظام السياسي في ٩/٤/٢٠٠٣<sup>٤٢</sup>.

إلا أن التغيير السياسي الذي حصل في العراق في تاريخ ٩/٤/٢٠٠٣، كان بفعل الاحتلال العسكري المباشر، إذ لم يتم بمبادرة من داخل النظام السياسي السابق نفسه، ولا عن طريق مبادرة مشتركة بين النظام السياسي والمعارضة العراقية، وجاءت عملية الاحتلال الأمريكي للعراق في سياق الهيمنة الأمريكية على المنطقة<sup>٤٣</sup>. ولم يساور الولايات المتحدة الأمريكية أي

سياسية متباينة تربط العراق بالبيئات الاقليمية والدولية ، وهي علاقات هيأت لروابط ومصالح متباينة بين تلك البيئات والبيئة العراقية<sup>٢٤</sup>، تجد احيانا تأثيرها على السياسة الخارجية للبلد، كون العراق لا يمكنه ان يتبنى مواقف تتسبب بضرر في البيئة الوطنية، ولا يمكن له ان يعتمد خيارا خارجيا يضر بالارتباطات والعلاقات التي تنسجها البيئة الخارجية مع الاطراف الوطنية<sup>٢٥</sup>.

وعلى الصعيد الاقتصادي ، ان العراق يعاني من ضعف في ادارة موارده المالية والمادية رغم حجم الايرادات النفطية المرتفع نسبيا، اذ بلغ عدد السكان نحو ٤١,١ مليون نسمة عام ٢٠٢١م، والهرم السكاني يوضح ان نحو ٣٩,٩٪ من السكان هم اقل من ١٥ عاماً، اي ان المجتمع شاب<sup>٢٦</sup>، وهو ما يتطلب توفير متطلبات ادارة هذه الثروة البشرية من مؤسسات تعليمية وقطاع خدمات، الا ان الواضح ان هنالك عدم اهتمام جدي بكل القطاعات التي يمكن ان تحقق ادارة سليمة لتلك الثروة، وهو ما يقود الى بروز اثار سلبية جراء انتشار : عدم تناسب مخرجات التعليم مع احتياجات التنمية، وعدم تناسب الثروات مع اليات واضحة ومناسبة لتوزيعها على المجتمع مما اسهم بتزايد معدلات البطالة والفقر، حتى وصلت الى مستوى ٣٠,٢٪ و ٢٣٪ على التوالي لسنة ٢٠٢١<sup>٢٧</sup>. ان تلك البيئة تهيأ لبروز مظاهر عدم الاستقرار من بين مؤشرات ضعف الاستقرار هي: الضعف في المساواة الاقتصادية او وجود التفاوت الحاد في توزيع الدخل وفي توزيع الثروات<sup>٢٨</sup>، وتلك الاشكالية تقود في احيان الى اشكاليات في سياسات العراق

لاستراتيجية علمية وعقلانية لتعبئة كل الامكانات المتاحة في البلد بما يحقق اهداف ومصالح الدولة العليا في المحيط الخارجي، فالسياسة الخارجية العراقية منذ العام ٢٠٠٣ م انما ترتبط بإدارة الملفات التي تمس امن واستقلال الدولة وتعمل على تعزيز مصالحها الاقتصادية ، وهي تعمل على تعبئة الادوات التي لا تتسبب بتقاطعات او صدمات مع الدول الاخرى<sup>٢٩</sup>. ولهذا فان الازمات التي اندلعت في علاقات العراق الخارجية لم تصل الى مستوى ان يتخذ المجتمع الدولي تجاهها أية تدابير قسرية كما كان يحدث قبل العام ٢٠٠٣ م انما بالعكس اسهمت السياسة الخارجية في تحقيق مزيد من الانفتاح والدعم على البيئة الخارجية.

## المطلب الثاني

### السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤

على المستوى الداخلي (العراقي) ان صناع السياسة الخارجية يدركون ان البيئة العراقية تضع على صناع السياسات الخارجية، وعلى كل ما يرتبط بتلك السياسات ، فالعراق داخليا اتجه بعد العام ٢٠٠٣م الى ارتفاع مؤشرات عدم الاستقرار السياسي ، والامن<sup>٣٠</sup>، ومن ثم ارتبط جزء من الخطاب والممارسات السياسية بالدعوة الى مساعدة العراق بضبط الحدود، ومساعدته بإدانة ما حصل من تهديد للسلم والامن في البلد ، ومساعدته في توفير الاحتياجات والدعم الذي يتيح للعراق ضبط الاستقرار والامن الوطنيين<sup>٣١</sup> . وجانب اخر في الشأن السياسي، ان هنالك علاقات

حضورها على تفكير صانع السياسة الخارجية وفيما يجب عليه التركيز في التعاملات الخارجية. اما المتغيرات الخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية العراقية تتوزع تلك المتغيرات على مستويين: اقليمي ودولي، وكالاتي:

#### أ- على المستوى الاقليمي

ان ما يؤثر على العراق وسياساته بحدته هو البيئة المجاورة، فبعد العام ٢٠٠٣م وحصول فراغ سياسي وامني في البلد، اندفعت دول الجوار، بنسب مختلفة، الى داخل العراق لإدارة تقاطعاتها وصراعاتها، وتسبب ذلك بارتفاع نسبي في مؤشر عدم الاستقرار الداخلي، واصبح العراق مقيدا في اعتماد سياساته تتناسب مع احتياجاته ومصالحها، الا انه اخذ بعد العام ٢٠١٤م يعيد التوازن الى سياساته بشكل يتناسب بشكل اكبر مع احتياجاته ومصالحه، دون الاتجاه الى الصدام مع البيئة المجاورة، ومثاله انفتاحه على عمليات الوساطة بين السعودية وايران في العام ٢٠٢٠م وما بعدها، وانفتاحه على مؤتمر بغداد ( مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة ) في آب ٢٠٢١م والذي اشتركت به كل الدول المجاورة مع عدا سوريا، الى جانب ممثلي الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، على نحو اراد العراق ان يوصل رسالة مضمونها: ان العراق مركز لتحقيق التوافق والتعاون بين اطراف البيئة الاقليمية وليس مراكز للصراع فيما بينها، وجاء في البيان الختامي للمؤتمر: ” اجتمع المشاركون في مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في ٢٨ آب ٢٠٢١م على مستوى الزعماء والقادة لدعم العراق والتباحث

وعلاقاته مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية، التي تهتم بتحري التزام الدول بالمعايير التي تضعها تلك المنظمات، سواء كانت المؤشرات على الصعد السياسية ام الاقتصادية. والجانب الاخر المرتبط بالإشكاليات الاقتصادية المؤثرة في عموم سياسات البلد وبضمنه السياسة الخارجية هي مؤشر العائدات المالية، فالعراق يعتمد على تصدير النفط في تحقيق نسبة كبيرة من الثروات، وتلك الثروات تحقق للعراق بين ٩٠-٩٥٪ من الإيرادات السنوية<sup>٤٧</sup>. ويدخل العراق بسبب هذه الثروة في سياسات وعلاقات مع الدول المنتجة والدول المستهلكة، لتنظيم عمليات الانتاج والتصدير والاستثمار، الى جانب رغبته بالحصول على اقصى إيرادات ممكنة. والعامل الاقتصادي الاخر يرتبط بانخفاض القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية والانتاجية، بل يعاني العراق من انخفاض حاد في ثلاث بيئة الاعمال مع احتياجات السوق العراقية اذ حل حسب بيانات البنك الدولي بالمرتبة ١٧٢ من مجموع ١٩٠ دولة في احصاءات العام ٢٠٢٠م<sup>٤٨</sup>. ويكاد يكون القطاع الاكثر اهتماماً للشركات الاجنبية في العراق هو الاستثمار في القطاع النفطي، والذي اطلق في العام ٢٠٠٨م عبر ما عرف بجولات التراخيص النفطية، والتي اسهمت نسبيا بزيادة صادرات النفط، وادخلت العراق في تنفيذ سياسات خارجية تهتم بتعزيز مكانة العراق في قطاع الطاقة العالمي.

وكخلاصة للمتغيرات ضمن المستوى الداخلي، فان البيئة الداخلية بأبعادها السياسية والامنية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية فرضت

بالقصيرة.

## ب- على المستوى الدولي

رغم ان الاحتلال الامريكي للعراق تسبب في العام ٢٠٠٣م بحدوث فراغ في العراق، والذي تم تداركه في العام ٢٠٠٥م بكتابة دستور دائم والبدء بعمليات تأسيس للسلطات الشرعية وفقا لنهج ديمقراطي، الا ان العملية كانت مصحوبة بأكبر دعم دولي للعراق سواء من قبل الدول المختلفة او من قبل المنظمات الدولية، وحصل العراق على كثير من الدعم الدولي، واهمه في العام ٢٠١٤م عندما تم تأسيس: التحالف الدولي ضد تنظيم داعش الارهابي<sup>٥٠</sup>، ناهيك عن المساعدة في خفض الديون، والعمل على اقامة اكثر من مؤتمر دولي لمساعدة العراق، وانشاء بعثة اممية خاصة لمساعدة العراق اسمها: بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي-UNAMI)<sup>٥١</sup>، فقد عملت البيئة الدولية، بما فيها من دول ومنظمات دولية، وسياسات وعلاقات، اثرت على سياسات العراق الخارجية، ومنحته الكثير من الفرص لتحقيق مزيد من الاندماج بالنظام العالمي، خاصة بعد ان خفّض مجلس الامن من قيود وضع العراق في اطار الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بين عامي ٢٠١٠م-٢٠١٢م (قبل ان يخرج من احكام ذلك الفصل لاحقا)، اي للأسباب التي ترتبط بالعلاقات مع الكويت ونتائج ازمة وحرب الكويت لعامي ١٩٩٠م-١٩٩١م، ولا يمكن لأي دولة ان تخرج كثيرا عن الشرعية الدولية او الاطر العامة التي يتفاعل في اطارها المجتمع الدولي، وهو اتجاه ساعد على ان يصل

بشان التحديات والقضايا المشتركة والافاق المستقبلية. وأعرب المشاركون عن شكرهم وتقديرهم لجهود جمهورية العراق بعقد ورعاية هذا المؤتمر بمشاركة زعماء وقادة دول المنطقة والدول الصديقة، وعبروا عن وقوفهم الى جانب العراق حكومةً وشعباً، وشددوا على ضرورة توحيد الجهود الاقليمية والدولية وبالشكل الذي يعكس ايجابا على استقرار المنطقة وامنها. حيث رحب المشاركون بالجهود الدبلوماسية العراقية الحثيثة للوصول الى ارضية من المشتركات مع المحيطين الاقليمي والدولي في سبيل تعزيز الشراكات السياسية والاقتصادية والامنية وتبني الحوار البناء وترسيخ التفاهات على اساس المصالح المشتركة، وان احتضان بغداد لهذا المؤتمر دليل واضح على اعتماد العراق سياسة التوازن والتعاون الايجابي في علاقاته الخارجية<sup>٥٢</sup>.

لقد حاول العراق ان يعمل على تحسين صورته في بيئته الاقليمية والدولية، وان يكون ذلك في اطار الفلسفة العامة للنظام السياسي ولخصوصية الحالة العراقية، وبالفعل اخذت السياسة الخارجية العراقية في بعدها الاقليمي تحقق نجاحات نسبية بعد العام ٢٠١٤م عبر الانفتاح المتوازن على البيئة الاقليمية، وبما ينتهي الى تعزيز مكانة الدولة وسياساتها الخارجية. وهنا كانت الدول الاقليمية تعمل على التأثير على خيارات العراق الخارجية الا انها بعد العام ٢٠١٤م اخذت تعمل على دعم خيارات حضور العراق اقليمياً، لان غياب العراق وادواره تسبب بفراغ ساعد على تعزيز حالة الصراع الاقليمي لمدة ليست

## المبحث الثالث: مستقبل وتوجهات السياسة الخارجية العراقية حيال منطقة الشرق الأوسط

ان تتبع السياسة الخارجية للعراق بعد العام ٢٠٠٣ يبين انها مرت بأكثر من حقبة، ففي الاولى اي بين عامي ٢٠٠٣م-٢٠٠٥م لم يكن هنالك وضوح في تلك السياسات، وغياب الرؤية كان سببها هو عدم تأسيس النظام السياسي وان الاهتمام كان منحصراً بموضوعات قليلة: الاعتراف بالتغير السياسي والعملية السياسية، والعمل على شطب الديون التي كانت على العراق، وادارة العلاقات مع الدول الاخرى، ومحاولة تجنيب العراق النقطعات الاقليمية والدولية، ومع تأسيس النظام السياسي في العام ٢٠٠٥م ووصولاً الى عام ٢٠١٤م كان العراق يعاني من عدم انسجام مع اغلب البيئة العربية، بسبب حجم تداعيات الوقائع الداخلية والخارجية على العراق، ولا ينف ذلك نجاح تلك السياسات في تحقيق الكثير لصالح البلد ومنها:

”خفض نسب الدين الخارجي، وتعزيز حضور العراق في المنظمات الدولية والحصول على الدعم الدولي“، الا انه في العام ٢٠١٤م وما بعدها، زادت كفاءة وفاعلية تلك السياسات، رغم ما كان يعانيه العراق من استقطابات حادة في العلاقات الاقليمية والدولية، واخذ العراق يتحرر نسبياً وبشكل متدرج من اغلب الاستقطابات على ارضه، وبذلك تكون السياسة الخارجية قد حققت عدة اهداف في وقت واحد<sup>٥٣</sup>:

العراق الى مستوى يمكن معه ان تدعم علاقاته الخارجية جزءاً مهماً من استقراره الداخلي، الى جانب اتساع متدرج لمدى حضور العراق دولياً وهو ما تمثل برئاسة العراق: مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية للمدة بين عامي ٢٠٢٢م-٢٠٢٤م<sup>٥٤</sup>.

ان من بين ابرز المتغيرات الدولية التي اثرت على سياسة العراق الخارجية هي: الولايات المتحدة بوصفها ابرز الفاعلين الدوليين، الى جانب الامم المتحدة، وتأثيرهما متباين بحسب نوع السياسة والقضايا التي يتفاعل معها العراق.

ملخص القول، ان المتغيرات السابقة وغيرها، تؤثر في قدرة وتوجه الدولة العراقية على وضع وتنفيذ السياسات الخارجية، لأنها يجب ان تراعي البيئة والوقائع الداخلية والخارجية، اي انها تؤثر على ما تريده الدولة وما تريد تحقيقه في البيئة الخارجية، وما متاح من الفرص والكوابح التي توجد في البيئة الخارجية، فكلها متغيرات تفرض حضورها بطريقة او اخرى على السياسات الخارجية.

ان حضور المتغيرات الدولية في تفكير صانع القرار السياسي الخارجي العراقي انما انتهى الى ان يكون العراق في احيان مقيد: كما في التعامل مع الازمة الاوكرانية التي تصاعد فيها التنافس الدولي، وبين ان يمتلك فرص كما في الدعم الدولي لتعزيز ادوار العراق الخارجية، بما يسهم بتعزيز الاستقرار الدولي.

على اهمية التعامل مع البيئة الخارجية بوصفها مؤثرة على الشأن العراقي<sup>٥٦</sup>.

وعموماً، ان المؤسسات الصانعة للسياسة الخارجية، نجحت في التعامل مع عدة ازمات اقليمية ودولية، ومنها: الازمة القطرية عام ٢٠١٧م عندما انفتحت على مختلف الاطراف ولم تنحاز الى مصلحة طرف ما فيها،<sup>٥٧\*</sup> ويرجع ذلك الى حجم التعقيدات التي ترافق تلك الازمات، وانه ليس من مصلحة العراق الانخراط فيها.

اي بعبارة اخرى فان تقييم السياسة الخارجية العراقية يوضح ان البلد انما تعامل مع بيئة فيها تعقيد داخليا وخارجيا، الا ان صانع السياسة الخارجية والمؤسسات المعنية بالتنفيذ انما استطاعت بعد العام ٢٠١٤م من احداث تعديل وتحول في سياسة العراق الخارجية، وتبني خيار اعلاء مصالح البلد الخارجية، بعد ان كانت المتغيرات الموجودة تقيد سياسة البلد لمدة ليست بالقصيرة.

اما عن الاحتمالات المستقبلية لما يمكن ان يتجه اليه العراق في سياساته الخارجية فالواضح ان الامر يتوقف على جانبين:

على الصعيد الداخلي، هل سيشهد العراق ازمات خطيرة ام انه سيتجه الى مزيد من الاستقرار، فكلما اتجه الى الازمات كلما قلت فاعلية الاداء السياسي الخارجي، والعكس صحيح .

على الصعيد الخارجي، فكلما انخرط العراق، ارادياً او مضطراً، بالأزمات الدولية، كلما قلت فاعلية الاداء السياسي لان الانحياز سيقود الى

١. المساعدة في الحفاظ على استقلال الدولة وامنها من تداعيات التأثيرات الخارجية، خاصة ان البيئتين الاقليمية والدولية كثفت اغلب أنشطة صراعاتها على ارض العراق بعد العام ٢٠٠٣م، قبل ان يتجه العراق الى تقييد متزايد لتلك الأنشطة على اراضيه بعد العام ٢٠١٤م.

٢. دعم عمليات التحول نحو الديمقراطية، فرغم مضي عدة سنوات على الانتقال الديمقراطي الا ان العراق ما زال في مراحل مبكرة من الانتقال الى الديمقراطية، ومن ثم هو يحتاج الى الانفتاح على كل حالات الدعم الممكنة في البيئة الخارجية، ومثاله الطلب من المنظمات الدولية مراقبة الديمقراطية، والتعاون مع المنظمات الحقوقية لتقييم تجربة العراق في مجال حقوق الانسان والدفاع عن الحريات العامة .

٣. التأكيد على عدة ثوابت في سياسة العراق الخارجية ومنها ما جاء في نص المادة الثامنة من الدستور الاتحادي، التي تراعي مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى<sup>٥٨</sup>. وكدت استراتيجيات الامن القومي التي اعتمدها العراق على اهمية الانفتاح على العلاقات السلمية، ومنها ما جاء في نص استراتيجية العام ٢٠٠٧م التي اكدت على ادراك العراقيين ان بلادهم بحاجة الى بناء علاقات خارجية جدية وتعاونية، وانه تقع عليه التزامات دولية عديدة مع المجتمع الدولي تقتضي منه اتباع بناء صداقات وتعاون متبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى<sup>٥٩</sup>، والامر تكرر في استراتيجية الامن الوطني(٢٠١٠م- ٢٠١٥م) والتي اكدت

على أن الزيارة هي اعتراف صريح من الأردن بالمجلس، في حين شدد رئيس الوزراء الأردني دعم الأردن الكامل للشعب العراقي، وعدّ تشكيل مجلس الحكم الانتقالي خطوة إيجابية على طريق حكومة عراقية منتخبة تمثل جميع الأطياف<sup>٥٩</sup>، وفي المقابل بادر العراق الى الانفتاح مع الأردن وقدم تلميحات بعدم سحب الدعم الاقتصادي لا سيما في مجال المشتقات النفطية، مقابل التزام الأردن بإغلاق حدودها أمام المتسللين الذين يقومون بأعمال إرهابية في العراق، فضلاً عن وجود أمن للجالية العراقية التي لجنت للاردن بشكل كبير في المدة التي أعقبت حرب الخليج الثانية<sup>٦٠</sup>.

كانت الأردن أكثر الدول العربية ترحيباً بتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة (أياد علاوي) رئيس حركة الوفاق الوطني، وقد ظهرت العشرات من إعلانات التهنة لتلك الحكومة في الصحف الأردنية، الأمر الذي عدّه بعض الساسة والمحللين مؤشراً على الرخاء والارتياح من قبل الأوساط الرسمية الأردنية بالحكومة الجديدة<sup>٦١</sup>، ويرجع سبب ذلك لأستضافة الأردن لسنوات لـ (أياد علاوي) وحركته السياسية دون غيرها من التنظيمات السياسية المعارضة للنظام السياسي في العراق، لذا فقد كانت الأردن هي أولى محطات (أياد علاوي) الخارجية بعد تكليفه برئاسة الحكومة في ٢٨ حزيران ٢٠٠٤<sup>٦٢</sup>.

توترت العلاقة بين الاردن والعراق في عام ٢٠٠٥ نتيجة ما عرف بـ(العمليات الإرهابية)، لكن في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في

استقطابات كثيرة يمكن ان تضر بمصالح البلد.

ان المستقبل ، بيدو، من وجهة نظرنا، انه يسير باتجاه دفع البلد نحو الاستقرار الداخلي، رغم ان البيئة الدولية تتجه الى تعظيم حالات التنافس واحيانا الصراع بين القوى الكبرى، ومزيد من التنافسية بين القوى الاقليمية، ومن ثم فإن على صانع السياسة الخارجية العراقي ان يعزز ربط تلك السياسات بما يحتاج اليه العراق، وبما يحقق مصالح البلد العليا.

### السياسة الخارجية العراقية حيال منطقة الشرق الأوسط (الأردن أنموذجاً) بعد عام ٢٠٠٣

أتسم الموقف العربي حيال التحول السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ بالسلبية والحذر، فقد كانت الدبلوماسية العربية جامدة تراقب دون تحرك رغم المحاولات الدبلوماسية العراقية لجذب الدعم العربي وتكثيف الحضور الدبلوماسي العربي في العراق، إذ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في البحث عن حلفاء جدد في المنطقة من أجل تمكينها من نجاح أجندتها الخاصة بالعراق لا سيما الأردن لعلاقتها الاستراتيجية، ورغبة الأردن بعدم تكرار ما حدث في حرب الخليج الثانية واغتنام فرصة نتائج الحرب على العراق<sup>٥٨</sup>، إذ على الرغم من تحفظ الدول العربية على التغييرات السياسية التي جرت في العراق، إلا أن الأردن كان له رأي آخر من هذه التغييرات من خلال لقاء رئيس الوزراء الأردني الأسبق (علي ابو الراغب) برئيس مجلس الحكم الانتقالي العراقي آنذاك (إبراهيم الجعفري) الذي زار الأردن في آب ٢٠٠٣ وأكد بدوره

تحقيق أهدافها القومية، وتعكس في الوقت نفسه طبيعة تفاعلاتها مع بيئتها الإقليمية والدولية، وما تحمله من مصالح ورؤى استراتيجية. إذ يتشكل الإدراك الاستراتيجي وفقاً لما يربط الدولة من مصالح وأولويات تزيد من مكانتها في النظام الدولي، فالأهمية الاستراتيجية للسياسة الخارجية للعراقية تجاه الشرق الأوسط، فقد كان للعراق دور كبير في تشكيل استراتيجيات إقليمية في الشرق الأوسط، سواء على الصعيد السياسي، الاقتصادي، أو الأمني. تجسد ذلك من خلال إسهام العراق في عملية تعزيز التعاون الثقافي والعلمي، والمشاركة في الجهود الأمنية المشتركة ضد التهديدات الإرهابية التي تواجه العراق والمنطقة.

وضمن نطاق المقترحات والتوصيات فإن البحث يوصي بالآتي:

١. تعزيز التعاون الأمني مع العراق، لاسيما في مجالات مكافحة الإرهاب والتطرف.

٢- ضرورة دعم المشاريع الاقتصادية وزيادة الاستثمارات المتبادلة لاسيما في قطاعات البناء والطاقة. يمكن أن يكون التعاون في هذه المجالات محركاً رئيسياً لتحفيز النمو الاقتصادي في العراق وتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأجل.

٣- التعاون الثقافي والتعليم عن طريق تعزيز البرامج التعليمية والثقافية بين العراق والأردن. يمكن أن تسهم هذه البرامج في بناء جسور ثقافية بين الشعبين وتعزيز التفاهم المتبادل. ويمكن

الجزائر حدث تحول في العلاقات بين العراق والأردن واحتواء الخلاف بينهما، ومع مرور الوقت ووضوح المشهد السياسي العراقي بدأت العلاقات تعود بين الطرفين منذ العام ٢٠٠٦، لذا فقد شكل هذا التاريخ نقطة تحول في العلاقات لاسيما الأردن تجاه العراق<sup>٦٣</sup>. إذ تركز نظرة الأردن للعراق على أمرين مهمين هما: أمن المملكة المستديم وأوجه ضعف الاقتصاد من جهة، والميزان الحساس للقوى السياسية في الداخل من جهة أخرى وقد تفاقم مصادر القلق هذا الضعف الخارجي وانقسام المجتمع نتيجة التدخل الأمريكي في العراق.<sup>٦٤</sup>

وبعد العام ٢٠١٤ م وتساعد الازمات السياسية الداخلية، التي تلت الانتهاء من ادارة ملف تنظيم داعش، والقضاء عليه، فان صناعات السياسة الخارجية العراقية حاولوا ابعادها عن الصراعات الداخلية، وبالفعل بقت تلك السياسة تدير ملفات عدة ومنها ملف الازمات في العلاقات الاقليمية، ونجح العراق في التقرب من مصر والاردن عام ٢٠١٨ م واسس معهم ما عرف بمؤتمرات المشرق الجديد، كما نجح في ادارة الوساطة بين السعودية وايران، ونجح في ادارة مؤتمر بغداد للتعاون والتنمية والشراكة الذي عقد منتصف ٢٠٢١ م ليعلن العراق عن نفسه كدولة تقارب الاطراف الاقليمية وليس ميدان لتصفية الصراعات الاقليمية.

## الخاتمة:

تُعد السياسة الخارجية للدول أداة محورية في

بيروت، ٢٠٠٨ .

محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٩٨ .

كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ٢٠٠٤ .

ونام محمود ليمان النجار، التوظيف السياسي للارهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١ - ٢٠٠٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأقتصاد والعلوم الإدارية/ جامعة الأزهر، فلسطين، ٢٠١٢ .

أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، دار زهران للنشر، عُمان، ٢٠١١ .

د. ودودة بدران، تخطيط السياسة الخارجية، نظرية تحليلية، (مجلة) السياسة الدولية، العدد ٦٩ بيروت : مركز الاهرام، ١٩٨٢ م ) .

د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، ط ٣، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٤، م) .

د. ودودة بدران ، تخطيط السياسة الخارجية ، نظرية تحليلية ، (مجلة) السياسة الدولية ، العدد ( ٦٩ بيروت : مركز الاهرام ، ١٩٨٢ م ) .

د. صالح عباس الطائي ، المدخل إلى السياسة الخارجية ، دراسة في السلوك السياسي الخارجي ( ط ١ ، بغداد : مطبعة الكتاب ، ٢٠١٤ ) .

لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي توقيع العديد من مذكرات التفاهم الخاصة بهذا الجانب وبما يعزز من موقع الجامعات العراقية في التصنيفات العالمية.

٤- التكامل الإقليمي إذ يمكن لأسباب التعاون أن تعمل على تعزيز تكامل العراق مع محيطه الإقليمي والعالمي، خاصة من خلال الدعم في مجال بناء البنية التحتية والسياسات التجارية وبما يساعد العراق في تحقيق مستوى عالي من الأدوار الاقليمية ضمن ما يتصل بموقعه الجيوبولتيكي كحلقة وصل وتفاهم بين القوى الاقليمية التي تحيط بجوار العراق.

## المراجع

### المراجع العربية

زهير بو عمامة، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٣١-٣٥ .

مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١ .

كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، مراجعة وتقديم عز الدين فودة، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣ .

ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية،

عبد القادر القادري، مفاهيم القانون الدولي، الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٩٠.

عبد الجبار أحمد عبد الله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٢، السنة السابعة عشر، شباط، ٢٠٠٦.

عبد الجبار احمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق دراسات عراقية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥.

عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق، الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، ٢٠٠٧.

جيف سيمونز، عراق المستقبل، السيادة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سفيد العظم، دار الساقى للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٤.

بيترو غالبريث، نهاية العراق، ترجمة أياد احمد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١١٣-١١١.

عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي وسيناريوهات المستقبل، دراسة قدمت إلى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة ٢٦-٢٨/٦/٢٠٠٤.

بول بريمر، عام قضيت في العراق، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦.

روبرت د. كانتور ، السياسة الدولية المعاصرة ، ترجمة ، د. احمد ظاهر (الأردن ، عمان : مركز الكتب الأردني ، ١٩٨٩ م) .

د. أسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ .

السياسة الخارجية العراقية بعد العام ٢٠٠٣م، م.د. إيناس مجبل دليان، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد.

احمد عبيس الفتلاوي، النظام الفدرالي و توزيع السلطات طبقا لدستور العراق، مجلة كلية الفقه، العدد ٥، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧.

شامل حافظ شنان الموسوي، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة، القاهرة ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨.

سعدى ابراهيم حسين، المحاصصة السياسية و وحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد ٢٠٠٣، مجلة السياسية والدولية، العدد ٣٩-٤٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩.

ناظم نواف إبراهيم، ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العارق بعد عام ٢٠٠٣ وأثرهما في الاستقرار السياسي، مجلة دراسات دولية، العدد ٦٣، جامعة بغداد، ٢٠١٥.

عبد الوهاب حميد رشيد، كتاب التحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٦.

عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي الراهن  
الاحتلال وتوابعه، مركز دراسات الوحدة  
العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٩٧،  
بيروت، ٢٠٠٨.

رند رحيم، مراقبة الديمقراطية في العراق، تقرير  
رقم (١) عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل  
العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد  
٢٩٧، بيروت، ٢٠٠٨.

عبد الستار ألكعبي، الديمقراطية التوافقية –  
العراق أنموذجاً، دار السياب للطباعة والنشر  
والتوزيع، بغداد، ٢٠١١.

منذر الشاوي، فلسفة الدولة، دار ورد الأردنية  
للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٢.

مقابلة خاصة بالبحث أجريت مع الدكتور عبد  
الحسين شعبان، بتاريخ ٢٠١٧-٢-٢٧.

ناظم نواف الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار  
السياسي في العراق وتدايحه العربية والإقليمية،  
مجلة السياسية والدولية، العدد ١٨، الجامعة  
المستنصرية، ٢٠١١.

باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الامن  
والحرب على العراق عام ٢٠٠٣: دراسة في  
وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، عمان،  
دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

محمد الغريفي، والسيد صباح النور، علاقات  
العراق الخارجية ومستقبلها، المركز الديمقراطي  
العربي، بتاريخ ١٢ تموز ٢٠٢٢.

منتدى أبن العراق، الحكومات المتعاقبة على  
العراق بعد الاحتلال ينظر الموقع: <http://www.u.iraq.org/ub//debat/show.art.asp?aid>

مجلس النواب العراقي، الدائرة الإعلامية،  
العملية التشريعية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٧،  
بغداد، ٢٠٠٨.

صباح صادق جعفر، دليل التشريع العراقي، ط٢،  
بلا مكان نشر، ٢٠٠٩.

نبيل عبد الرحمن حياوي، قرارات سلطة  
الأئتلاف المؤقتة في الإدارة والقانون والقضاء،  
توزيع المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٥.

محمد الدوري، اللعبة انتهت من الأمم المتحدة  
إلى العراق محتلاً، ط١، المركز الثقافي العربي،  
بيروت، ٢٠٠٤.

عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي  
وسيناريوهات المستقبل، دراسة قدمت إلى مركز  
دراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،  
القاهرة ٢٦-٢٨/٦/٢٠٠٤، ص ١٢.

عدنان الأسدي، المتغيرات السياسية في العراق  
بعد ٩/٤/٢٠٠٣، دار الشؤون الثقافية، بغداد،  
٢٠١١.

جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٩٧٨ في ١٧/  
تموز ٢٠٠٣.

علي عباس، العراق في زمن الإحتلال، دار العلم  
للملايين، بيروت، ٢٠٠٦.

ضوء مواقف جينين بلاسخارت الممثل الخاص  
للأمين العام في العراق، مجلة كلية التربية،  
المجلد ١، العدد ٤٧، جامعة واسط، ٢٠٢٢.

العراق يتأسس مؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم  
المُتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود  
الوطنية، وزارة الخارجية، جمهورية العراق،  
تاريخ ٢٠ تشرين الاول ٢٠٢٢.

مثنى علي المهداوي، السياسة الخارجية العراقية  
والاستقطابات الإقليمية والدولية بعد ٢٠٠٣،  
قضايا سياسية، العدد ٥٧، جامعة النهريين  
، ٢٠١٩.

استراتيجية الامن القومي العراقي، ٢٠٠٧-  
٢٠١٠، بغداد، مستشارية الامن القومي، ٢٠٠٧.

علي حسين علاوي، استراتيجية الامن الوطني  
العراقي (٢٠١٠-٢٠١٥)، مجلة اراء حول  
الخليج، العدد ١٧٢، الرياض، تشرين الثاني  
٢٠١٠.

فواز موفق ذنون، النفط في العلاقات العراقية -  
الردنية ١٩٨٢-٢٠٠٧، الندوة العلمية "علاقات  
العراق الاقتصادية بدول الجوار وامكانية  
تطويرها"، الموصل، آذار ٢٠٠٧.

مازن الياسري، العراق والمجتمع الدولي  
والعهد، دار السلام للنشر، ط١، بيروت، ٢٠١٠.

حيدر علي حسين، احتلال العراق وتداعياته  
الإقليمية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات  
العربية والدولية، العدد (٣٣)، مركز  
المستنصرية للدراسات العربية والدولية،

سعد عبد الرزاق محسن الخرسان، تحليل جغرافي  
ديموغرافي لسكان العراق ١٩٩٧-٢٠٢٠  
والحقائق المرتبطة بهما، مجلة جامعة بابل،  
المجلد ٣٠، العدد(١)، ٢٠٢٢.

احوال المعيشة والفقير، الاحصاءات، الجهاز  
المركزي للإحصاء، بتاريخ ٢٠ تشرين الاول  
٢٠٢٢

سعد صالح عيسى، منذر صابر مصطفى، أثر  
الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في  
العراق (٢٠١٥-٢٠٠٣)، مجلة تكريت للعلوم  
الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٤، العدد ٤٣،  
جامعة تكريت، ٢٠١٨.

حامد عبد الحسين خضير الاملح، دور النفط في  
الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠/ قراءة  
تحليلية، مجلة البحوث والدراسات النفطية، العدد  
٣٦، وزارة النفط، ٢٠٢٢.

البيان الختامي لمؤتمر بغداد للتعاون والشراكة -  
وزارة الخارجية، جمهورية العراق، بتاريخ ٢٠  
تشرين الاول ٢٠٢٢

عبدالرحمن كريم درويش، كارازن عمر علي،  
الفاعلية الاستراتيجية للتحالف الدولي في محاربة  
تنظيم الدولة الاسلامية(داعش) دراسة تحليلية)  
(٢٠١٤-٢٠١٦)، مجلة كلية القانون للعلوم  
القانونية والسياسية، المجلد ٩، العدد ٣٥، جامعة  
كركوك، ٢٠٢٠.

سامر محي عبد الحمزة، مدى حيادية الممثل  
الخاص للأمين العام للأمم المتحدة دراسة في

International Crisis Group,  
“Unmaking Iraq: A Constitutional  
Process Gone Awry,” Middle East  
Briefing (٢٠٠٥) ١٩).

Abbas Abboud Salem, Iraqi Political  
Parties: From the Reign of Ideology  
to the Rule of Chaos, the Washington  
Institute for Near East Policy, may  
٢٠٢٢.

Doing Business ٢٠٢٠, The World  
Bank.

## الهوامش

١- كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة  
مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، ٢٠٠٤،  
ص ٨٥.

٢- زهير بو عمامة، أمن القارة الأوروبية في  
السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب  
الباردة، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع،  
الجزائر، ٢٠١٠، ص ٣١-٣٥ .

٣- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة  
المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار  
النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٥٥ .

٤- مازن اسماعيل الرمضان، السياسة  
الخارجية دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة،  
بغداد، ١٩٩١، ص ٣٥ .

الجامعة المستنصرية، ٢٠١١.

عطا عبد الوهاب، سيرة عمل سياسي بغداد -  
عمان (٢٠٠٦-٢٠٠٣)، المؤسسة العربية للد  
ارسات والنشر، عمان - الأردن، ٢٠٠٨ .

محمد يوسف ابراهيم وخالد عكاب حسون، الردين  
والتغيرات التي حدثت في العراق بعد التاسع من  
نيسان ٢٠٠٣، المؤتمر العلمي السنوي الخامس  
لمركز الدراسات الإقليمية بجامعة الموصل ”  
العراق ودول الجوار”، للفترة من ٢٠ - ٢١  
كانون الأول ٢٠٠٦، الموصل - العراق،  
٢٠٠٦ .

فاتن محمد اللوزي، السياسة الخارجية الأردنية  
تجاه أزمة الخليج الثالثة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨، رسالة  
ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان  
- الأردن، ٢٠٠٨.

المراجع الأجنبية

K. J. Holsti : International politics  
Aframe work for AninLgis : ٦<sup>th</sup> ed.  
(New York. Prentice Hall , ١٩٧٢).

Toby Dodge, “War and Resistance  
in Iraq: From Regime Change to  
Collapsed State,” in Fawn and  
Hinnebusch, The Iraq War: Causes  
and Consequences, Boulder CO  
Lynne Reinner Publishers, ٢٠٠٦.  
The British medical journal Lancet ,  
October ٢٠٠٤.

- ٥- كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، مراجعة وتقديم عز الدين فودة، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣، ص ١٢٥ .
- ٦- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١، ١٩٩٨، ص ٨ .
- ٧- وئام محمود ليمان النجار، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١ - ٢٠٠٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ جامعة الأزهر، فلسطين، ٢٠١٢، ص ٤ .
- ٨- أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، دار زهران للنشر، عُمان، ٢٠١١ .
- 9- K. J. Holsti : International politics Aframe work for AninLgis : 6<sup>th</sup> ed. (New York. Prentice Hall , 1972). P 137.
- ١٠- د. محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .
- ١١- د. ودودة بدران، تخطيط السياسة الخارجية، نظرية تحليلية، (مجلة) السياسة الدولية، العدد (٦٩ بيروت : مركز الاهرام ، ١٩٨٢ م ) ، ص ٧٣ .
- ١٢- د. محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ .
- ١٣- د. مازن أسماعيل الرمضاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢٣ .
- ١٤- د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، ط ٣ ، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٤، م) ، ص ١٢٨ .
- ١٥- د. ودودة بدران ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠-٧١ .
- 16- K. J. Hoišti , op. cit P 201.
- ١٧- نقلاً عن : د. صالح عباس الطائي ، المدخل إلى السياسة الخارجية ، دراسة في السلوك السياسي الخارجي ( ط ١ ، بغداد : مطبعة الكتاب ، ٢٠١٤ ) ، ص ١٧٨ .
- ١٨- روبرت د. كانتور ، السياسة الدولية المعاصرة ، ترجمة ، د. احمد ظاهر (الأردن ، عمان : مركز الكتب الأردني ، ١٩٨٩ م) ، ص ٧٩ .
- ١٩- د. صالح عباس الطائي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٩ .
- ٢٠- د. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩ - ٣٢ .
- ٢١- د. أحمد نوري النعيمي ، مصدر سبق

- ذكره ، ص ١٣٥ .
- ٢٢- د. أسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٩ .
- ٢٣- إيناس مجبل دليان، السياسة الخارجية العراقية بعد العام ٢٠٠٣، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية — جامعة بغداد، ٢٠٢٤، ص٣٤٣ .
- ٢٤- احمد عبيس الفتلاوي، النظام الفدرالي و توزيع السلطات طبقا لدستور العراق، مجلة كلية الفقه، العدد ٥، جامعة الكوفة، ٢٠٠٧، ص١٧٨-١٧٩ .
- ٢٥- شامل حافظ شنان الموسوي، تعديل الدستور وأثره على نظام الحكم في الدولة، القاهرة ، المركز العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨ ، ص١٧٦ .
- ٢٦- سعدي ابراهيم حسين، المحاصصة السياسية و وحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد ٢٠٠٣، مجلة السياسية والدولية، العدد ٣٩-٤٠، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٩، ص٣٨٨ .
- ٢٧- للمزيد ينظر: المواد (١١٠ - ١١٥) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ .
- ٢٨- ناظم نواف إبراهيم، ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وأثرهما في الاستقرار السياسي، مجلة
- دراسات دولية، العدد ٦٣، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص١٧٢ .
- ٢٩- عبد الوهاب حميد رشيد، كتاب التحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٦، ص٢٤-٢٥ .
- ٣٠- عبد القادر القادري، مفاهيم القانون الدولي، الدار البيضاء: دار توبقال، ١٩٩٠، ص ٧٧ .
- ٣١- \* إن عملية التحول نحو بناء نظام سياسي ومؤسسات سياسية جديدة في العراق كانت ناتجة عن الاحتلال العسكري الأمريكي في ٩/٤/٢٠٠٣، واسقاط النظام السابق. ومن ثم "عملية التوافق ما بين هذا العمل الخارجي، ومن تولى زمام شؤون العراق سواء كان سلطة أم إدارة وفي إطار المنظومة الدولية التي هيأت القاعدة القانونية لمثل هذا التحول".
- وفي إطار هذا التحول صدرت العديد من القرارات من مجلس الأمن الدولي التي رسمت الخطوات التي ينبغي إتباعها من أجل إيصال العراق إلى تبني نظام سياسي ديمقراطي تعددي وفدرالي. ومن أهم هذه القرارات التي كانت تدعم الجهود المبذولة لاستعادة وانشاء المؤسسات الوطنية المحلية اللازمة للحكم وتكوين إدارة عراقية مؤقتة. القرار (١٤٨٣) في ٢٢/٥/٢٠٠٣ حيث طلبت المادة أربعة من سلطة الاحتلال أن تعمل على تهيئة الأحوال التي يمكن فيها الشعب العراقي أن يقرر حريته ومستقبله السياسي. ومن

ترجمة سفيد العظم، دار الساقى للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١١ .

٣٥- مكتب إعادة الأعمار والمساعدة الإنسانية، أنشأ في وزارة الدفاع الأمريكية عام (٢٠٠٣) كان الغرض منه هو الإشراف على إصلاح البنى التحتية العراقية بعد الحرب، ولم يكن مؤهلاً لتشكيل حكومة عراقية، وكان يضم مهندسين مدنيين وخبراء إداريين وسياسيين.

٣٦- بيترو غالبريث، نهاية العراق، ترجمة أياذ احمد، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١١٣-١١١ .

37-International Crisis Group, "Un-making Iraq: A Constitutional Process Gone Awry," Middle East Briefing 19 (2005).،

للمزيد ينظر: عبد الستار الكعبي، الديمقراطية التوافقية - العراق أنموذجاً، دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١١، ص ٨٦.

٣٨- عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي وسيناريوهات المستقبل، دراسة قدمت إلى مركز دراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ٢٦-٢٨/٦/٢٠٠٤، ص ١٢ .

٣٩- عدنان الأسدي، المتغيرات السياسية في العراق بعد ٩/٤/٢٠٠٣، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٠. وللمزيد ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٩٧٨ في ١٧/

القرارات المهمة التي أسست لقيام عملية سياسية في العراق ومؤسساته السياسية. القرار (١٥١١) في ٢٠٠٣/١٠/١٦ إذ أشارت الفقرة الأولى إلى قيام العراق بتشكيل حكومة ممثلة له معترف بها دولياً تتولى المسؤوليات المنوطة للسلطة (سلطة الائتلاف).

والفقرة الثانية أشارت إلى ضرورة انشاء مجلس الحكم الممثل للشعب على نطاق واسع كخطوة أولى نحو أنشاء حكومة تمثيلية. وأكدت الفقرتان السادسة والفقرة العاشرة على الجدول والبرنامج الزمني لصياغة دستور جديد للعراق، واجراء انتخابات دائمة والاستفادة من خبرة الأمم المتحدة في ذلك. وقد جاء القرار (١٥٤٦) في ٢٠٠٤/٦/٨ ليؤكد أقرار الجدول الزمني وتحديد سقف زمني للعملية السياسية، للمزيد ينظر: قرارات الأمم المتحدة، ١٥٤٦، ١٥١١.

٣٢- عبد الجبار احمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي والدستوري في العراق دراسات عراقية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥، ص ٤٩ .

٣٣- عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق، الواقع والمستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠٠٧، ص ٨٤.

٣٤- جيف سيمونز، عراق المستقبل، السيادة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط،

- تموز/٢٠٠٣، ص٢٣-٢٤ .
- ٤٠ - ناظم نواف الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والإقليمية، مجلة السياسية والدولية، العدد ١٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص٣٢٨-٣٢٩.
- ٤١ - باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الامن والحرب على العراق عام ٢٠٠٣: دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ٢٠٠٦، ص٣٠٨.
- ٤٢ - محمد الغريفي، والسيد صباح النور، علاقات العراق الخارجية ومستقبلها، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ ١٢ تموز ٢٠٢٢.
- 43- Abbas Abboud Salem, Iraqi Political Parties: From the Reign of Ideology to the Rule of Chaos, the Washington Institute for Near East Policy, may 2022.
- ٤٤ - سعد عبد الرزاق محسن الخرسان، تحليل جغرافي ديموغرافي لهرمي سكان العراق ١٩٩٧-٢٠٢٠ والحقائق المرتبطة بهما، مجلة جامعة بابل، المجلد ٣٠، العدد(١)، ٢٠٢٢، ص١٧٨-١٧٩.
- ٤٥ - احوال المعيشة والفقر، الاحصاءات، الجهاز المركزي للإحصاء، بتاريخ ٢٠ تشرين الاول ٢٠٢٢.
- ٤٦ - سعد صالح عيسى، منذر صابر مصطفى، أثر الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في العراق(٢٠١٥-٢٠٠٣)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٤، العدد ٤٣، جامعة تكريت، ٢٠١٨، ص٢٦٨-٢٦٩.
- ٤٧ - حامد عبد الحسين خضير الاملح، دور النفط في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠/ قراءة تحليلية، مجلة البحوث والدارسات النفطية، العدد ٣٦، وزارة النفط، ٢٠٢٢، ص ١٣.
- 48- Doing Business 2020, The World Bank, P: 4-5
- ٤٩ - البيان الختامي لمؤتمر بغداد للتعاون والشراكة - وزارة الخارجية، جمهورية العراق، بتاريخ ٢٠ تشرين الاول ٢٠٢٢.
- ٥٠ - عبدالرحمن كريم درويش، كارازن عمر علي، الفاعلية الاستراتيجية للتحالف الدولي في محاربة تنظيم الدولة الاسلامية(داعش) دراسة تحليلية(٢٠١٤-٢٠١٦)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٩، العدد ٣٥، جامعة كركوك، ٢٠٢٠، ص٦٤-٦٥.
- ٥١ - سامر محي عبد الحمزة، مدى حيادية الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة دراسة في ضوء مواقف جينين بلاسخرات الممثل الخاص للأمين العام في العراق، مجلة كلية التربية، المجلد ١، العدد ٤٧، جامعة واسط، ٢٠٢٢، ص٣٥١-٣٥٤.

العلمية "علاقات العراق الاقتصادية بدول الجوار  
وامكانية تطويرها"، الموصل، آذار، ٢٠٠٧،  
ص ٢٥.

٥٩- مازن الياسري، العراق والمجتمع الدولي  
والعهد، دار السلام للنشر، ط١، بيروت، ٢٠١٠،  
ص ٢٢٧.

٦٠- مازن الياسري، مصدر سبق ذكره،  
ص ٢٢٨.

٦١- فواز موفق ذنون، مصدر سبق ذكره،  
ص ١٤.

٦٢- حيدر علي حسين، احتلال العراق  
وتداعياته الإقليمية، مجلة مركز المستنصرية  
للدراسات العربية والدولية، العدد (٣٣)،  
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية،  
الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص ٨١.

٦٣- محمد يوسف ابراهيم وخالد عكاب حسون  
، الرदन والتغيرات التي حدثت في العراق بعد  
التاسع من نيسان ٢٠٠٣، المؤتمر العلمي  
السنوي الخامس لمركز الدراسات الإقليمية  
بجامعة الموصل "العراق ودول الجوار"  
، للفترة من ٢٠ - ٢١ كانون الأول ٢٠٠٦،  
الموصل - العراق، ٢٠٠٦.

٦٤- فاتن محمد اللوزي، السياسة الخارجية  
الأردنية تجاه أزمة الخليج الثالثة ٢٠٠٣ -  
٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة  
الأردنية، عمان - الأردن، ٢٠٠٨، ص ١٢٥.

٥٢- ترأس العراق مؤتمر الأطراف في اتفاقية  
الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة  
للحدود الوطنية، وزارة الخارجية، جمهورية  
العراق، تاريخ ٢٠ تشرين الاول ٢٠٢٢.

٥٣- مثنى علي المهدي، السياسة الخارجية  
العراقية والاستقطابات الإقليمية والدولية بعد  
٢٠٠٣، قضايا سياسية، العدد ٥٧، جامعة  
النهرين، ٢٠١٩، ص ٣٠-٣١.

٥٤- المادة (٨)، والتي تنص على: "يرعى  
العراق مبدأ حسن الجوار، ويلتزم عدم التدخل  
في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ويسعى  
لحل النزاعات بالوسائل السلمية، و يقيم علاقاته  
على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل  
، ويحترم التزاماته الدولية." دستور جمهورية  
العراق، لسنة ٢٠٠٥، المادة (٨).

٥٥- استراتيجية الامن القومي العراقي، ٢٠٠٧-  
٢٠١٠، بغداد، مستشارية الامن القومي، ٢٠٠٧  
، ص ١٣.

٥٦- علي حسين علاوي، استراتيجية الامن  
الوطني العراقي (٢٠١٠-٢٠١٥)، مجلة اراء  
حول الخليج، العدد ١٧٢، الرياض، تشرين  
الثاني ٢٠١٠، ص ٦٥.

٥٧- \* وفي الازمة الاوكرانية عام ٢٠٢٢م اتبعت  
نفس النهج ولم تتحاز الى احد الطرفين.

٥٨- فواز موفق ذنون، النفط في العلاقات  
العراقية - الاردنية ١٩٨٢-٢٠٠٧، الندوة

is influenced by internal factors, such as the political and economic conditions of the state, and external factors, such as regional and international changes. Its general aim is to enhance stability, achieve development, and protect the state's national security in light of changing global interactions. This applies to Iraqi foreign policy at a time when this policy has witnessed new turning points since 2014, accompanied by fundamental changes in its nature and the extent of its impact on its regional environment

## المخلص:

على الرغم من الاختلاف الحاصل في تحديد مفهوم السياسة الخارجية إلا أن العديد من المفكرين والباحثين قدموا محددات مفاهيمية فيما يخص مفهوم السياسة الخارجية وما له من دور في توضيح خصائص ووظائف هذا الفرع من العلاقات الدولية، فقد بات جلياً أن هذا المفهوم يتأثر بعوامل داخلية مثل الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة، وعوامل خارجية مثل التغيرات الإقليمية والدولية. وتهدف بشكل عام إلى تعزيز الاستقرار، تحقيق التنمية، وحماية الأمن القومي للدولة في ظل التفاعلات العالمية المتغيرة، وهو ما ينطبق على السياسة الخارجية العراقية في ذات الوقت التي شهدت فيه تلك السياسة منعطفات جديدة بعد العام 2014 وما صاحبها من تغييرات جوهرية في طبيعتها ومدى تأثيرها في محيطها الاقليمي.

## Abstract

Despite the differences in defining the concept of foreign policy, many thinkers and researchers have provided conceptual definitions regarding the concept of foreign policy and its role in clarifying the characteristics and functions of this branch of international relations. It has become clear that this concept